

مواقف الفقهاء

من بعض قضايا الاختلاف الديني والمذهبي والاجتماعي
بالمغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط¹.

~~~~~ د. أحمد الخاطب \*

المقدمة: لا شك أن التاريخ باعتباره فرعاً من فروع المعرفة البشرية المعنية بوجود الإنسان وهويته ومساره عبر الزمن يختلف أبعاده، سيظل من أكثر العلوم إثارة للجدل والاختلاف حول مختلف القضايا المرتبطة به، بدءاً بطبيعة هذا العلم وهويته وصولاً إلى محاولة فهم مجراه وتفسيره واستخلاص قوانينه. ولعل العلامة عبد الرحمن بن خلدون (ت 808هـ/1406م) كان رائداً في طرحه لإشكالية الهوية العلمية لهذا الحقل المعرفي، حيث استطاع منذ القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) أن يقدم للبشرية درساً يستيمولوجياً بليغاً في فهم طبيعة هذا العلم وهويته ومنهجيته وغاياته<sup>2</sup>. فالتاريخ وفق المنظور الخلدوني "في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأولى"، لكنه "في باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق". ولذلك، فهو "أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق"<sup>3</sup>. ولعل أصالة التاريخ العلمية، لا تكمن فقط في موضوعه، الذي قد يبدو بالنسبة للكثير مجرد تجميع للأخبار وترتيب للوقائع، ولكنها تكمن من حيث الجوهر في منهجيته التي تتجاوز ظاهر الوقائع والأحداث لتغوص في باطنها وحقيقتها. ليتحول بذلك التاريخ منهجياً من مجرد عملية تجميع لأخبار الأيام والدول إلى النظر والتحقيق والتعليل والعلم العميق بكيفيات الوقائع وأسبابها.

ويمكن القول، إن الثورة المعرفية المعاصرة قد زكت هذا التوجه الخلدوني في إنصاف التاريخ وإعادة الاعتبار له بين باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك من خلال ما جاءت به من مستجدات لصالح هذا العلم من حيث بنيته ومنهجيته وآفاقه. وهكذا، تجاوز المؤرخون مفهوم التاريخ بمعناه التقليدي باعتباره تاريخ الأبطال والقادة، معلنين نهاية حقبة التاريخ للأفراد والوقائع والأحداث السياسية والعسكرية فقط، وانتقلهم إلى مرحلة أكثر تقدماً في بنية علم التاريخ، باقتحامهم الملفات الاقتصادية والثقافة والمجتمع والذهنيات.

\*- أستاذ بدار الحديث الحسنية - الرباط - المملكة المغربية.

وفي هذا الإطار المستجد، يندرج البحث في تاريخ الذهنيات وتاريخ الأفكار وتاريخ المجتمع وتاريخ الاقتصاد، باعتبارها مجالات بحث جديدة تستأثر باهتمام المؤرخين المعاصرين. ولعل هذا الاتجاه التجديدي في البحث التاريخي يراهن بالأساس من ضمن ما يراهن عليه على تجاوز الحواجز التقليدية بين التاريخ والعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى وعلى تفاعل هذه العلوم فيما بينها، ومن بينها التاريخ والفقه، التاريخ وعلم الاجتماع، التاريخ ولعلم الاقتصاد... وهو ما يتطلب إعادة النظر في قضايا مركزية في بنية علم التاريخ بمعناها التقليدي. فلا بد من إعادة النظر في مفهوم الحدث التاريخي، باعتباره ليس فقط حدثا سياسيا مرتبطا بشخص الأمير أو القائد بل باعتباره حدثا تاريخيا شاملا لمختلف أنشطة الإنسان في الزمان والمكان فردا كان أو جماعة. فتمت إعادة الاعتبار للحدث الاجتماعي والفكري والاقتصادي... كما تمت إعادة النظر في مفهوم المصدر التاريخي، فلم تعد المصادر فقط هي تلك المرتبطة بالتاريخ السياسي والعسكري الوقائعي، بل اتسعت دائرها لتشمل مختلف مخلفات الإنسان المادية وغير المادية المكتوبة وغير المكتوبة. فأصبح المؤرخون أمام مادة مصدريّة غنية ومتنوعة بقدر غنى وتنوع مدارك الإنسان وأنشطته. وبناء عليه، تمت إعادة النظر في منهج البحث التاريخي الذي وجد ذاته مضطرا للانفتاح على مناهج غيره من العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وفي سياق بحثنا هذا نجد أنفسنا ملزمين بالتنويه بفكرة المؤتمر باعتبارها تجسد هذا التوجه التجديدي في حقل التاريخ بمختلف الأبعاد التي أشرنا إليها في هذه المقدمة. ذلك أنها تعكس بحق الرعة التجديدية في حقل التاريخ من حيث التركيز على الاشتغال بالنوازل الفقهية باعتبارها مادة مصدريّة جديدة على المؤرخين الذين ألفوا الاشتغال على مصادرهم التقليدية، في حين ظلت هذه النوازل حكرًا على منتجيها أي الفقهاء. وبما أن الاشتغال بهذه المادة المصدريّة يتطلب التسليح بمفاتيح وأدوات منهجية جديدة أيضا على مختبر المؤرخين، فقد أصبحوا ملزمين بتنويع مناهجهم بالانفتاح على مناهج العلوم الشرعية وعلوم الاجتماع وتحليل المضمون وعلم الإحصاء...

ولعل هذا المؤتمر كفيل بحول الله بتصحيح هذه الرعة التجديدية لأنه حتى في ظل الدعوات المتعالية مؤخرا إلى التجديد المنهجي في التاريخي باعتماد النوازل الفقهية كمصدر تاريخي جديد، فقد اقتصر الأمر في غالب الأحيان على استقاء معلومات تاريخية إخبارية لإغناء البحوث التاريخية ونادرا ما توفرت الجراءة العلمية للاشتغال الكلي على النوازل باعتبارها خزانًا ثريا للتاريخ الاجتماعي والذهني والفكري والاقتصادي في البحث التاريخي المعاصر خاصة في أوساطنا الأكاديمية العربية والإسلامية.

فانعقاد هذا المؤتمر العلمي الهام حول كتب النوازل الفقهية وقضايا مجتمع المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، يجسد بحق هذا المنحى الإيجابي في تطور البحث التاريخي في الجامعة العربية. ذلك أن كتب

النوازل تشكل أهم المصادر التي تنامي الوعي التاريخي بضرورة الانفتاح عليها واستثمارها في البحث التاريخي. فالانفتاح على هذا النوع من المصادر سيمكن بدون شك الباحثين من ترميم حلقات مهمة من تاريخنا، كما يمكننا من دراسة عميقة للذهنية الدينية في تفاعلها مع التطور التاريخي والحضاري للمجتمع الإسلامي. فالفقيه باعتباره شخصية مركزية في المجتمع الإسلامي، ظل دائما مقصد الخاصة والعامة لتقييم وتقويم السلوك والأفكار والمعتقدات والمعاملات والسياسات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا الاختلاف. ولذلك، فدراسة الإنتاج النوازلي هي دراسة لذهنية المجتمع من خلال نوعية القضايا التي تطرح على أنظار الفقهاء وعلاقتها بتحديات العصر.

وقد وددت في هذه المشاركة أن أركز على موقف الفقهاء من بعض قضايا الاختلاف الديني والمذهبي والاجتماعي بالمغرب الأوسط من خلال مصدرين رئيسيين للنوازل الفقهية التي ألفها فقهاء المغرب الأوسط الكبار في أواخر العصر الوسيط، ويتعلق الأمر بالدرر المكنونة للمازوني والمعار المغرب للونشريسي. بالإضافة إلى وثيقة نوازلية أخرى وهي رسالة مصباح الأرواح في أصول الفلاح للشیخ محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني. أما القضايا التي استرعت انتباهي فهي من بين القضايا التي استأثرت باهتمام فقهاء المغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط وأثارت كثيرا من الاختلافات بينهم. وسأحاول بحول الله دراستها عبر المحاور التالية:

المحور الأول: لمحة عامة عن الحياة الثقافية بالمغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط من خلال التعريف بالمؤلفين ومصادر الدراسة.

المحور الثاني: قضايا الاختلاف الديني وموقف الفقهاء منها: الموقف من اليهود نموذجاً.

المحور الثالث: قضايا الاختلاف المذهبي وموقف الفقهاء منها: الموقف من التصوف نموذجاً.

المحور الأول: لمحة عامة عن الحياة الثقافية بالمغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط من خلال التعريف بالفقهاء المعتمدين في هذه الدراسة:

سنحاول في هذا المحور التعرف إلى الملامح العامة للحياة الثقافية بالمغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط (خلال القرنين الثامن والتاسع للهجرة) من خلال التعريف بالمؤلفين بفقهاء النوازل المعتمدين في هذه الدراسة ومؤلفاتهم النوازلية.

أ/ التعريف بالمازوني وكتابه " الدرر المكنونة في نوازل مازونة": هو القاضي الإمام الفقيه أبو زكريا

يحيى بن موسى المغيلي المازوني، من أهل القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي)، حيث توفي رحمه الله سنة 883هـ/1473م<sup>4</sup>. وهو من قبيلة مغيلة التي كانت مضاربها تمتد حول مدينة مازونة التي تقع غرب البلاد جنوب سلسلة جبال الظهرة. ولعلها من الآثار العمرانية والحضارية لقبيلة مغراوة ذات التأثير الكبير

في تاريخ المغرب الأوسط الوسيط<sup>5</sup>. ينتسب عالمنا المغيلي المازوني إلى أسرة علمية، مما أسهم في تقيي أجواء مناسبة بالنسبة له من أجل التحصيل والنبوغ العلمي. فقد توارث أسرته العلم والقضاء أباً عن جد. فأبوه هو "موسى بن يحيى بن عيسى المازوني المغيلي قاضي مازونة، وصفه بعضهم بالفقيه الأجل المدرس اخفق القاضي الأكمل"<sup>6</sup>. ولعله كان من أوائل شيوخه. كما تتلمذ أيضاً على شيوخ كبار ذكرهم في نوازل بصفات التمجيد، مثل الإمام وشيخ الإسلام ومفتي الأنام العلامة أبي الفضل وأبي القاسم قاسم بن سعيد العقباي (ت 854هـ)<sup>7</sup> والشيخ ابن مرزوق (ت 842 هـ)<sup>8</sup>، والإمام العالم الفاضل أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن زاغو المغراوي التلمساني (ت 845 هـ)<sup>9</sup>، ومحمد بن العباس التلمساني (ت 871 هـ) وغيرهم من علماء تلمسان وبجاية وتونس الذين ذكرهم في نوازله<sup>10</sup>. وقد تولى القضاء بمدينة مازونة على غرار أبيه، مما مكّنه من جمع وتدوين عدد هام من فتاوى فقهاء المغرب الأوسط.

عاش الفقيه المازوني في مدينة تلمسان في أواخر عصر بني زيان الذي تميز بكثرة الاضطرابات السياسية نتيجة الصراعات الطاحنة بين الدولتين الحفصية من جهة الشرق والمرينية من جهة الغرب حول النفوذ في بلاد المغرب الكبير، وتطلعات الدولة الزيانية في الوسط من أجل الحفاظ على وجودها المستقل، وصراعات البيت الحاكم الداخلية حول الحكم كذلك. ورغم كل ما عثرى هذا العصر من اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية، فقد شهد نهضة علمية وثقافية معتبرة أسهم فيها اهتمام خاص للسلطين بالعلم والعلماء<sup>11</sup>. كما أن هذا الوضع المضطرب بقدر ما خلف آثارا سياسية واجتماعية سلبية، فإنه من جهة أخرى قد أفسح المجال أمام العلماء للنهوض بدور مؤثر في تاريخ تلك المرحلة وذلك من خلال الوساطات التي اضطلع بها جملة من فقهاء تلمسان لرد عدوان الدولة الحفصية عليها ولو مع التزام حكام تلمسان بالولاء والبيعة لها، مما جعل للعلماء مكانة متميزة في بنية المجتمع الزياني خاصة في تلمسان.

ورغم هذه الظروف المضطربة فقد استطاع المغيلي المازوني الحفاظ على إرث الآباء والأجداد، فتألق عالما مفتيا وقاضيا حكيما، وتميز بسعة اطلاعه على كتب العلماء وخاصة المالكية من المتقدمين والمتأخرين كما يظهر ذلك جليا من خلال جمعه الواسع لأقوال العلماء في المسائل التي يوردها وموازنته بينها، واختياره الراجح منها. وأهله علمه للجلوس للإقراء والتدريس والمذاكرة مع الأصحاب، والرواهة في القضاء. فقد شهد له جهايزة الشيوخ بالنبوغ العلمي. يقول في حقه أستاذه وشيخه أبو العباس التلمساني: "السلام الكريم عليكم أيها العلامة المفيد، المتقن، المجيد، والمقدم في النظر، والمستخرج الجواهر النفيسة، من أقصى لجج البحار، ورحمة الله تعالى وبركاته"<sup>12</sup>. وقال عنه أيضا: "بعد السلام عليكم، ورحمة الله وبركاته، فقد وقف على مخاطبتكم المشرفة، ومباحثكم الرائعة المرفقة، زادكم الله من فضله وأكثر للمسلمين أمثالكم، بمنه وطوله". وقال في حقه شيخه ابن مرزوق الحفيد: "أيها البحر الزخار، وبقية

العلماء النظار في تلکم الأصقاع والقفار، ولولا وجودکم مثلکم فيها لخلت الديار، وصارت إلى ما صارت إليه جهاتهما كالقفار". وقال في حقه شيخه أبو الفضل محمد بن أحمد العقباني، في صدر جوابه عن سؤال كاتبه به: "الحمد لله، أطال الله بقاءك يا نعم الفاضل المفيد، وأدام توفيقك للنظر الصالح السديد"<sup>13</sup>. ويقول في حقه تلميذه الكبير الونشريسي الذي ألف كتاب "المعيار" على نهجه: "هو سليل العلماء الأكابر ومن بيت العلم المعروف العلامة الحجة والفقير المالكي الضليع الأصولي المتمكن المحدث المفسر المطلع الباحثة المفيد الطالبين ومرجع القضاة والمفتين وشيخ كبار العلماء في الديار المغربية"<sup>14</sup>.

أهمية كتاب الدرر المكنونة: لعل الكتاب الوحيد للشيخ المازوني هو كتابه "الدرر المكنونة في نوازل مازونة"، الذي ألفه بعد توليه قضاء مازونة. وهو أضخم الجامع الفقهي بالمغرب الأوسط وأكثرها أهمية، ليس لأنه من طلبة فقهاء تلمسان فقط بل من موقعه كقاضي ينتمي لعائلة تولت خطة القضاء أبا عن جد، ما يسر له تدوين عدد هام من فتاوى فقهاء المغرب الأوسط<sup>15</sup>. وفي تقديرنا أن كتاب الدرر المكنونة يعد من أهم مصادر الفقه المالكي ليس فقط بالمغرب الأوسط بل بالغرب الإسلامي ككل. فعالمنا المغيلي ينتمي إلى فئة كبار علماء الغرب الإسلامي الذين أثروا المذهب المالكي باجتهداتهم وفتاويهم وتأليفهم التي عول عليها القضاة والمفتون، واعتدوا عليها، فكانت المرجع بالنسبة لهم في القضاء والفتيا، مثل: البرزلي، والمازوني، والونشريسي، وابن ناصر الدرعي، وغيرهم.

فقد وفقه الله ليجمع في كتابه هذا فتاوى المتأخرين من فقهاء المغرب الإسلامي الكبار مثل محمد بن مرزوق، سعيد العقباني وأبو القاسم العبدوسي وغيرهم. وقد اعتمده العلامة الونشريسي، وعول عليه كثيرا في المعيار صحة نوازل البرزلي.

ب/ التعريف بالونشريسي وموسوعته "المعيار المعرب": هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي الأصل، حيث رأى النور ببلده ونشريس حوالي 834 هـ، التلمساني المنشأ، والفاسي الدار والوفاة، حيث توفي رحمه الله سنة 914 هـ. يعد على رأس قائمة علماء الغرب الإسلامي في أواخر العصر الوسيط، الذي تميز بتوالي الاضطرابات السياسية الداخلية والضغوط الخارجية الإبرية.

تفقه على يد جلة الشيوخ بتلمسان، التي كانت عاصمة سياسية وثقافية للمغرب الأوسط حيث تتلمذ على علماء كبار أمثال الشيخ أبي الفضل قاسم بن سعيد العقباني (ت 854 هـ) أحد قضاة تلمسان. كما تتلمذ على ابنه الشيخ أبي سالم إبراهيم بن قاسم العقباني الذي يصفه الونشريسي بأوصاف جليلة حيث يقول عنه: شيخنا الإمام القاضي الفاضل أخذ عن والده وغيره من علماء تلمسان وحصل وبرع وألف وتولى القضاء بعد عزل ابن أخيه العلامة محمد بن أحمد بن قاسم<sup>16</sup>. وتلمذ أيضا لحفيد أبي الفضل العقباني وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم العقباني (ت 871 هـ) الذي تميز بفقهه ومعرفته

بالنوازل<sup>17</sup>. ومن شيوخه التلمسانيين أيضاً، أبو عبد الله محمد بن علي بن القاسم الأنصاري (ت 864هـ) الذي وصفه الونشريسي بقوله: شيخنا ومفيدنا المقدم<sup>18</sup>. ثم الشيخ العلامة المحقق المتفنن أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبادي التلمساني (ت 871هـ) وهو شيخ المفسرين والنحاة، العالم على الإطلاق، شيخ شيوخنا كما يقول الونشريسي<sup>19</sup>. وينضاف إلى هؤلاء، الشيخ الفقيه الحافظ الحاصل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي (ت 875هـ) المعروف بالجلاب<sup>20</sup>. والشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري المانوي التلمساني (ت 899هـ) عارضة تلمسان ومفتيها المتفنن الإمام الأصولي الفروعي المفسر<sup>21</sup>. ومن شيوخه أيضاً الشيخ الفقيه الحافظ المصقع ابن مرزوق الكفيف، أبو عبد الله محمد بن محمد بن مرزوق الخطيب التلمساني وهو ولد الإمام أبي الفضل الحفيد ابن مرزوق<sup>22</sup>. ويندرج ضمن شيوخه شيخ من خارج تلمسان وهو أبو عبد الله محمد بن قاسم بن حمد بن أحمد القوري اللخمي المكناسي ثم القاسي (ت 872هـ) وقد قال عنه الونشريسي: تاج الأئمة الحفاظ، ممن تكل عن ذكر أوصاف العلمية الألفاظ، السيف الأقطع، والبدر الأسطع<sup>23</sup>.

هذه النخبة من العلماء كان لا بد أن يكون كبير التأثير في تكوين عالمتنا أبي العباس الونشريسي، حيث تمكن رحمه الله من التبحر في الشريعة وعلومها واللغة العربية وآدابها. فحظي بكبير التقدير وجليل التوصيف من طرف علماء المغرب وغيره. فهذا معاصره ابن غازي يقول وقد مرّ به المترجم يوماً بجامع القرويين: "لو أن رجلاً حلف بالطلاق أن أبا العباس الونشريسي أحاط بمذهب مالك: أصوله، وفروعه، لكان باراً في يمينه، ولا تطلق عليه زوجته؛ لتبحره، وكثرة اطلاعه، وحفظه، وإتقانه، وكل من يطالع تواليفه يقضي بذلك".

كما نوه به في رسالة أجابه فيها عن مسائل علمية، والتي جعل عنوانها: الإشارات الحسان إلى حبر فاس وتلمسان. وحلّاه ابن عسكر في دوحة الناشر بقوله: الشيخ الإمام، العالم العلامة، المصنف الأبرع، الفقيه الأكمل الأرفع، البحر الزاخر، والكوكب الباهر، حجة المغاربة على أهل الأقاليم، وفخرهم الذي لا يحجده جاهل ولا عالم... كان - رحمه الله - من كبار العلماء الراستين، والأئمة المحققين<sup>24</sup>. وقال أحمد المنجور في فهرسته: وكان مشاركاً في فنون العلم إلا أنه لما لازم تدريس الفقه يقول من لا يعرفه: إنه لا يعرف غيره، وكان فصيح اللسان والقلم حتى كان بعض من يحضره يقول: لو حضر سيبويه لأخذ النحو من فيه<sup>25</sup>.

أقبل الونشريسي في فاس على تدريس المدونة ومختصر ابن الحاجب الفرعي. وفي بداية مشواره كان يدرس بالمسجد المعلق بالشراطين من فاس القرويين المجاور لدار الحبس التي كان يسكن بها. ثم أسند إليه

تدريس المدونة على الكرسي المخصص لها في المدرسة المصباحية. وبم أنه كان مشاركا في فنون من العلم فقد درس أيضا النحو لكنه كان مكبا على تدريس الفقه، "فيقول من لا يعرفه أنه لا يعرف غيره"<sup>26</sup>.

وقد تخرج على يديه عدد من التلاميذ العلماء، في مقدمتهم ابنه منهم أبو محمد عبد الواحد بن أحمد الونشريسي (ت 955هـ) الذي جلس على كرسي المدونة بعد أبيه ونظم قواعد أبيه إيضاح السالك وزادها قواعد<sup>27</sup>. ثم تلميذه أبو عبد الله محمد بن محمد الفرديسي التغلبي (ت 897هـ) الذي لازمه وانتفع به كثيرا. كما انتفع بخراته شيخه الونشريسي في تأليف كتابه المعيار<sup>28</sup>. ومن تلاميذه كذلك الشيخ الفقيه الأستاذ الصالح المتيقن أبو زكريا يحيى بن مخلوف السوسي<sup>29</sup>. وغيرهم من التلاميذ الشيوخ.

وبالإضافة إلى ثناء الشيوخ والتلاميذ عليه، تشهد مؤلفات الإمام أبي العباس الونشريسي بمكانته العلمية. فقد خلف رحمه الله إنتاجا غزيرا من المؤلفات ذات القيمة العلمية الكبيرة لا سيما في الفقه، الذي شغله كليا. ويحكى الإمام الونشريسي قصة تعاطيه للتأليف في الفقه، حيث كانت "له عرصة يمشي إليها في كل يوم، ويجعل حمارا يحمل عليه أوراق الكتب، من كل كتاب ورقتين أو ثلاثة، فإذا دخل العرصة جرد ثيابه وبقي في قشابة صوف يحزم عليها بمضة جلد ويكشف عن رأسه، وكان أصلع، ويجعل تلك الأوراق على حدة في صفين، والدواة في حزامه والقلم في يد والكاغد في الأخرى، وهو يمشي بين الصفين ويكتب النقول من كل ورقة، حتى إذا فرغ من جلبها على المسألة قيد ما عنده وما ظهر له من الرد والقبول هذا شأنه"<sup>30</sup>.

ألف أبو العباس الونشريسي، غير المعيار، كتابا عديدة يتعلق موضوع معظمها بالفقه المالكي أصوله وفروعه، لا نذكر منها الكتب الصغيرة التي أدرجها في المعيار، وإنما نشير إلى أهمها، مثل: -المنهج الفائق، والمعنى اللائق بأدب الموثق وأحكام الوثائق. ويختصر اسمه غالبا فيقال فيه: الفائق في الوثائق ويعرف بوثائق الونشريسي<sup>31</sup>.

- غنية المعاصر والتالي، في شرح فقه وثائق أبي عبد الله الفشتالي<sup>32</sup>.

- مختصر أحكام البرزلي.

- إيضاح المسالك، إلى قواعد الامام مالك. ويعرف بالقواعد الفقهية للونشريسي، يحتوي على 118 قاعدة.<sup>33</sup>

- عدة البروق في تلخيص ما في المذهب من الجموع والفروق<sup>34</sup>.

- القصد الواجب، في معرفة اصطلاح ابن الحاجب: لعله نفس الكتاب الذي سماه أحمد ابن القاضي في الجدوة تعليقا على فرعي ابن الحاجب وهو في عدة أسفار.

- إضاءة الحلل، في الرد على من أفتى بتضمين الراعي المشترك. وهو كتاب صغير من ثماني صفحات طبع بفاس ضمن مجموع.
- وفيات الونشريسي<sup>35</sup>، وهو ذيل لكتاب شرف الطالب في أسنى الطالب لأحمد بن قنفذ القسنطيني. وتبتدىء وفيات الونشريسي بعام 701 وتنتهي عام 912، أي قبيل وفاته بستين.
- فهرس الونشريسي، وقف عليه الكتاني مؤلف سلوة الانفس ونقل عنه
- تأليف في ترجمة محمد المقرئ (الجد).
- شرح الخزرجية في العروض.
- الولايات، في الخطط الشرعية<sup>36</sup>.
- حل الريقة، عن أسير الصفقة.
- أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواج. وهي رسالة صغيرة الحجم أدرجها المؤلف في المعيار<sup>37</sup>.
- تنبيه الحاذق النديس على خطأ من سوى بين القرويين والأندلس. أدرجها المؤلف في المعيار كذلك<sup>38</sup>.
- تنبيه الطالب الدرك على توجيه الصلح بين ابن سعد والحباك. وهي رسالة صغيرة أدرجها في المعيار كذلك<sup>39</sup>.
- نظم الدرر المنثورة وضم الأقوال الصحيحة الماثورة على من تعقب بعض فصول جوابنا على نازلة السيفي وابن مدورة. وهي رسالة صغيرة أدرجها في المعيار كذلك<sup>40</sup>.
- الأسئلة والأجوبة. وهي أسئلة بعث بها الونشريسي إلى شيخه أبي عبد الله القوري، بفاس عام 871هـ<sup>41</sup>.
- الواعي في مسائل الأحكام والتداعي.
- الدرر القلائد وغرر الدرر القوائد.
- المبدي لخطأ الحميدي.
- الأجوبة.
- المعيار المغرب، والجامع المغرب، عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب<sup>42</sup>.
- ويعتبر كتاب المعيار من أشهر كتب الإمام الونشريسي. وهو الذي عرف به مع ما لكتبه الأخرى من أهمية. وهو أيضا من أهم كتب النوازل الفقهية في الغرب الاسلامي عموما، حيث يتميز بطابعه الشمولي المكاني والزماني، حيث يقول الامام الونشريسي: "فهذا كتاب سميت بالمعيار المغرب والجامع المغرب، عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم

ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكانه، لتبدده وتفرقه، وانبهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع به، مضاعفة الأجر بسببه، ورتبه على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر، وصرحت بأسماء المفتين إلا في السير النادر<sup>43</sup>. وهو كتاب ضخّم استغرق تأليفه حسب المحقق محمد حجي قرابة ربع قرن من سنة 890 إلى غاية 914هـ<sup>44</sup>.

وقد استهدف الونشريسي من خلال كتابه هذا المتميز بضخامته، تجميع أكبر قدر ممكن من المادة الفقهية في الفتوى للمتأخرين والمتقدمين من الفقهاء بالغرب الإسلامي، دون أن ينشغل بانتقاء الصحيح والمعتمد من الآراء. ولذلك فهو جامع مغرب. لكن الونشريسي في كتابه هذا لم يكن مجرد جامع فقط؛ بل كان ناقدا، بصيرا، يُرجّح، ويضعف ويعقب. لذلك قد تطول أجوبته لتغطي صفحات، وقد تقصر لسطر أو سطور.

وكتاب المعيار بقدر ما هو موسوعة فقهية في الفتوى بامتياز، فهو أيضا موسوعة حضارية شاملة لأحوال المجتمع في الغرب الإسلامي، يتضمن إلى جانب غزارة محتواه الفقهي، مادة غنية ومتنوعة عن أحوال هذا المجتمع، مما يجعل منه مصدرا هاما للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي، مثلما هو مصدر هام لدراسة تاريخ الفكر الفقهي. ومن حيث المنهجية، يتميز الونشريسي بإثبات أسماء المفتين، ونصوص الأسئلة، إلا في حالات نادرة يعتذر فيها عن عدم وقوفه على نص السؤال، ويأتي بنصوص الأسئلة على حالها دون تصرف في تحرير بعض الألفاظ والمصطلحات العامة، وهذا ما يضيف على نصوص الكتاب مصداقية علمية كبيرة. وقد يستدعي الأمر أحيانا تكرّر الفتوى لاشتمالها على مسائل تتعلق بأبواب فقهية متعددة.

ويرجع الفضل في لمّ مادة المعيار إلى تلميذ المؤلف محمد بن محمد الغرديس التغلبي قاضي فاس، وصاحب المكتبة العلمية العظيمة التي ورثها عن عائلته آل الغرديس الفاسيين، الممتد تسلسلها العلمي بالمدينة أزيد من سبعة قرون، والتي حوت من نفائس كتب المغرب والأندلس الشيء الكثير؛ من أمّهات المطولات، والمختصرات، والشروح، والحواشي، والتعليق، والطرر، في مختلف الفنون العلمية، ففتح القاضي محمد الغرديس أبواب مكتبته في وجه شيوخه، فكانت المصدر الأساسي للمعيار فيما يتعلق بنوازل الأندلس والمغرب الأقصى، في حين اعتمد في فتاوي أهل إفريقية وتلمسان على نوازل البرزلي، والدرّة المكنونة في نوازل مازونة ليحيى بن أبي عمران المغيلي.

وقد أدى هذا الشراء العلمي لمادة الكتاب إلى انبهار العلماء به، وانطلاق أقلامهم بالثناء عليه؛ حتى قال في حقه ابن مريم في البستان: «جمع فأوعى، وحصل فوعى»، وقال ابن عسكر: «فاق به الأوائل والأواخر»، وقال عنه ابن القاضي المكناسي: «تأليف عظيم القدر في الفتاوى».

العلاقة بين المغيلي المازوني والونشريسي: لقد أصبح معلوماً أن الإمام الونشريسي هو أحد أنجب تلاميذ الإمام المغيلي المازوني، كما شهد بذلك في تقريره الشهير في حق شيخه والذي ذكرناه سابقاً. وإضافة إلى ذلك، فإن تتبع محتوى كتاب المعيار المعرب للونشريسي يثبت تلك العلاقة بين الشيخ وتلميذه، حيث نجد أن جل مسأله مقتبسة من كتاب الدرر المكنونة على الأقل في الجوانب التي سنتحدث عنها مع وجود تفاصيل أوسع عند الونشريسي في المعيار مقارنة مع الدرر للمازوني.

ج / التعريف بالإمام الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني ورسالته مصباح الأرواح في أصول الفلاح<sup>45</sup>: هو محمد بن عبد الكريم المغيلي، أبوعبد الله التلمساني (790هـ - 909هـ): هو خاتمة المحققين: التواتي نزيل تركت، الإمام العلامة الفهامة التحرير ذو الخوارق المتواترة، والحقائق المتوافرة القدوة الصالح السني. أحد الأذكياء ممن له بسطة في الفهم والتقدم. ولد بتلمسان عام 790هـ، ونشأ بها، ثم رحل منها بعد حفظ القرآن إلى بجاية. وتبحر بها في العلوم على يد أبي العباس الوغسيلي، ثم رحل إلى توات وهي يومئذ دار علم وإسلام. واستقر بها وولد له أولاد. وارتبط بها كما ارتبطت به. مكانته العلمية وتأليفه: كان من أكابر العلماء، خاتمة المحققين، الإمام العالم العلامة الفهامة القدوة الصالح السني أحد الأذكياء، ممن له بسطة في الفهم.. فصيح اللسان. عالم توات والصحراء في زمانه. تجاوز مداه إلى مملكة صنغاي بالنيجر، مروراً ببلاد التكرور وكانو. وتوفي رحمه الله تعالى سنة 909هـ. وقد خلف رحمه الله تعالى تأليف عديدة، منها:

- هدية المترشدين ونصيحة المهتدين
- شرح البيان في علم التبيان.
- تأليف فيما يجب على الملوك
- شرح منح الوهاب في رد الفكر إلى الصواب.
- رسالة في الخلافة.
- إلهام الأئجل أحكام الآجال.
- البدر المنير في علم التفسير.
- شرح مختصر خليل سماه مغني النبيل. اختصر فيه جداً، وصل فيه للقسم بين الزوجات، وله عليه قطع آخر من البيوعات.
- شر الجمل في المنطق ومقدمة فيه.
- تنبيه الغافلين عن مكر الملبسين بدعوى مقامات العارفين.
- ثلاثة شروح على منظومة منح الوهاب.

- مفتاح النظر في علم الحديث في أبحاث مع النووي في تقريره.

- مختصر تلخيص المفتاح وشرحه.

- تأليف في المنهيات.

- فهرسة مروياته، وعدة قصائد كالميمية على وزن البردة.

- تأليف فيما يجب على المسلمين من اجتناب الكفار عما يلزم أهل الذمة من الجزية والصغار. وهو المسمى بمصباح الأرواح.

وهذا التأليف الأخير على صغر حجمه، إذ هو عبارة عن رسالة مقتضبة ومركزة حول موضوع أهل الذمة في حضن الدولة الإسلامية، لكنه كبير الأهمية غزير الفائدة. وهو أقوى وأبلغ تعبير عن شخصية العالم الكبير الإمام المغيلي رحمه الله، وغيرته على الإسلام وكرامة المسلمين في وطنهم. وسيتضح فيما بعد أنه بقوة مواقفه في نازلة يهود توات قد استطاع أن يصنع تاريخ المغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط حيث حرك المههم أسهم في خلق نقاش فقهي في عواصم الغرب الإسلامي حول موضوع أهل الذمة في المجتمع الإسلامي، واستنهض هم العامة من المسلمين الذين كانوا قد استسلموا للنفوذ اليهودي المتزايد في توات وغيرها بالمغرب الأوسط والصحراء عموماً.

وهكذا، نجد أنفسنا أمام ثلاثة فطاحل من علماء المغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط، من القرن التاسع الهجري (15م). وإذا كنا من خلال التعريف هؤلاء الفطاحل قد استطعنا التعرف على ملامح النهضة الفكرية والفقهية بالخصوص التي عرفتها بلاد المغرب الأوسط حيث تميزت بازدهار فكري ملحوظ كما تعكس ذلك قائمة العلماء والشيوخ والأئمة الكبار والمؤلفات المتعددة والمهمة في مختلف الفنون المعرفية، وخاصة في الفقه وعموم علوم الشريعة، في تناقض تام مع الوضعية السياسية المضطربة في ظل الدولة الزيانية؛ فإننا سنحاول الآن التعرف على بعض ملامح الحياة الاجتماعية والدينية وحتى السياسية بالمغرب الأوسط من خلال النوازل التي سنعرض لها بالدراسة والتي وردت كقاسم مشترك بين المصادر الثلاثة أو وردت بشكل منفرد في هذا المصدر أو ذاك.

استنتاج: من خلال هذا التعريف المقتضب نستنتج أن الحياة الثقافية للمغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط قد تميزت بازدهار كبير، يمكن إبراز بعض ملامحه فيما يلي:

- وجود علماء وفقهاء كبار، من أمثال الأئمة: العقباي، ابن مرزوق، ابن زاغو، محمد بن العباس التلمساني، ابن قنفذ... فضلا عن الأقطاب الثلاثة الذين تولينا التعريف بهم (المازوني والمغيلي والنوشرسي) وغيرهم من علماء تلمسان وبجاية وقسنطينة وتوات.

- ازدهار حركة التأليف، كما يتجلى ذلك من خلال تعدد مؤلفات الفقهاء الكبار الذين تولينا التعريف بهم.

- تعدد المراكز الثقافية التي كانت عبارة عن عواصم ثقافية داخل القطر الواحد: بجاية، تلمسان، توات...  
- تشبث أهل المغرب الأوسط بالمذهب المالكي بأصوله وفروعه، كما يتضح ذلك من خلال حركة التدريس والتأليف والإفتاء.

- امتداد الإشعاع العلمي لعلماء المغرب الأوسط إلى آفاق واسعة، حيث كان لهم حضور وتأثير قوي في الحياة الثقافية لعواصم أخرى للثقافة بالمغرب الإسلامي (فاس تونس).

الخو الثاني: قضايا الاختلاف الديني وموقف الفقهاء منها: الموقف من اليهود نموذجاً:

تعتبر قضية الاختلاف الديني من القضايا التي شغلت الفكر الإنساني على مر التاريخ، باعتبار المكانة الرئيسة للدين كمحدد للاختلاف بين الأمم والشعوب والحضارات. وقد أجاب الإسلام من حيث كونه عقيدة وشريعة متكاملة عن إشكالية هذا الاختلاف. لكن التريل التاريخي للمبادئ الإسلامية في معالجة هذه الظاهرة قد اختلف باختلاف الظروف التاريخية. ولذلك اختلفت آراء الفقهاء المسلمين في معالجة هذه الظاهرة باختلاف السياقات التاريخية، وهو ما يعكسه فقه النوازل المتعلق بها.

والمغرب الإسلامي باعتبار مساره التاريخي قبل الإسلام وبعده المتمثل خصوصاً في تعاقب الهجرات البشرية عليه ومنها هجرات اليهود منذ العصر الفنيقي، وفي ظل ارتباطه التاريخي بالأندلس وما تميزت به من تعدد ديني انعكست آثاره واضحة على بلاد المغرب من خلال استقباله لأفواج النازحين المسلمين واليهود بعد طردهم منها، فقد طرحت ظاهرة الاختلاف الديني كثيراً على أنظار الفقهاء.

ولعل من أشهر النوازل التي طرحت في هذه السياق بالمغرب الأوسط في العصر الوسيط، تلكم النازلة التي عاجلها الشيخ المغيلي رحمه الله حول يهود توات والمعروفة عموماً بنازلة يهود توات، والتي سنعالجها ضمن مجموعة من النوازل التي تطرقت إلى قضية اليهود بصفة عامة. فما هي الصيغ التي وردت بها نوازل اليهود سواء لدى الإمام المغيلي المازوني أو الإمام الونشريسي أو الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني.

نماذج من النوازل الفقهية حول اليهود:

- نازلة يهود توات: ورد هذا الموضوع بصيغ مختلفة، ومنها الصيغة التالية: "ما تقولون في مسألة قبائل في آخر الصحراء حيث لا تنالهم أحكام الأمراء يتخذهم اليهود أخلاء ويلقبوهم بالخلائف فيأوونهم ويترلوهم في قصورهم ويجعلون الحوارير والسكة بأيديهم دون أمير يكون عليهم، فيغشون المسلمين ويخونونهم

ويجروهم شيئهم ويخدعونهم ومتى قام عليهم أحد من المسلمين كفته علائقهم عنهم وخاصته دونهم حتى لا يتوصل إلى أخذ الحق منهم<sup>46</sup>.

ومن خلال رسالة "مصباح الأرواح في أصول الفلاح"، نستطيع أن نورد نص السؤال الذي ورد على الإمام المغيلي في نفس الموضوع حيث يقول رحمه الله<sup>47</sup>: "فقد سألتني بعض الأخيار عما يجب على المسلمين من اجتناب الكفار وعما يلزم أهل الذمة من الجزية والصغار، وعما كان عليه يهود هذا الزمان من التعدي والظغيان، والتمرد على الأحكام الشرعية والأركان بتولية أرباب الشوكة، أو خدمة السلطان".

- نازلة يهود توات من قصور صحراء المغرب الأوسط<sup>48</sup>: في ارتباط بالخلاف الذي أثارته فتوى الإمام المغيلي في نازلة يهود توات، ورد سؤال من قبل الفقيه أبي محمد عبد بن أبي بكر العنصوني من توات لفقهاء تلمسان. ومما جاء في نص السؤال: "(...) جوابكم الكريم في مسألة وقع فيها النزاع بين طلبة الصحراء، وهي كنائس اليهود الكائنين بتوات وغيرها من قصور الصحراء، فقد شغب علينا فيها المغيلي وولده سيدي عبد الجبار تشغيبا كاد أن يوقع فتنة".

- نازلة تضرب الجزية على يهود البادية كغيرهم<sup>49</sup>: "وسئل شيخنا وسيدنا أبو الفضل العقباني عن يهود سكنوا في البادية، ويتجرون في أنواع المتاجر، وبعضهم سكن الحاضرة، وتطول إقامتهم في البادية. هل تؤخذ الجزية من الساكنين خاصة؟ وما مقدار ما يؤخذ منهم؟".

- نازلة يهود بنوا دارا يازاء مدرسة<sup>50</sup>: سألت الشيخ سيدي أبو الفضل العقباني عن يهود بنوا دار يازاء مدرسة ورفعوا بناءها كثيرا حتى صارت بحيث يكون الصاعد على سطحها مشاهد الماء في أسفل المدرسة ومواجهها لمن مسجدها وسبب ارتفاعها أشرفت على ذلك كله فهل يؤمرون بالحكم من ذلك الارتفاع ويهدم عليهم إن امتنعوا أم لم يفعلوا في ما شاءوا؟

- نازلة ظهور ساحر يهودي بقلعة هواره من نظر تلمسان عام 849هـ<sup>51</sup>: نص السؤال: "(...) ورد علينا يهودي فاشتغل بأعمال أمثاله اليهود، ثم اشتهر أمره أنه شاعر وساحر ومهين للمسلمين، وأظهر الكبرياء وصار يمشي بين المسلمين مشية المتجبرين والمتكبرين. فأنتهى أمره إلى أن سب المسلمين بأن لا أصل لهم ولا حسب ولا نسب، وأن اليهود المارونيين رؤساء شرفاء، ومن سبهم من المسلمين يخلع لسانه من قفاه، وأنه هو شريف يفعل بمن سبه من المسلمين ذلك. فلما ثبت ذلك عليه بعدول مرضيين أخذه الحاكم وكيهه حتى يعلم ما ترون فيه من قتله أو صلبه... أو يضرب الضرب الأليم ويسجن السجن الطويل لخروجه عن الذلة والصغار المضروبين عليه. وهل كل واحد من السحر والمقالات والكبر المنسوبين

إليه يوجب قتله؟ أو لا يقتل إلا بمجموع ذلك؟ جوابكم شافيا ولكم الجر والسلام عليكم. فما هي الأفكار الواردة في نصوص هذه النوازل؟

من خلال نصوص النوازل الواردة في موضوع اليهود بالمغرب الأوسط في المصادر النوازلية الثلاثة، يتبين أن اليهود في منطقة توات والمغرب الأوسط عموما قد خالفوا وضعهم باعتبارهم ذميين وقاموا بأفعال تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وتدل على قوة نفوذهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والديني ويتجلى ذلك فيما يلي:

- بناء كنائس وبيع يهودية جديدة في منطقة توات.
  - قرد اليهود على الأحكام الشرعية المحددة لوضعهم كذميين.
  - استغلال اليهود للأهالي المسلمين، حيث أسكنوهم معهم في قصورهم مما جعلهم يتحكمون في شؤونهم وأرزاقهم.
  - سك عملة خاصة بهم متجاوزين بذلك العملة الرسمية، وممارستهم أشكال مختلفة من الغش والتدليس في معاملاتهم التجارية مع المسلمين، مستغلين ضعف هؤلاء وابتعادهم عن عين السلطة.
  - التغرير بالأهالي المسلمين وإخراجهم عن طاعة الأمير، واحتكامهم لليهود الذين أصبحوا هم أصحاب السلطة الحقيقية في تلك البلاد النائية عن مركز الحكم.
  - إبعاد الأهالي عن المسلمين الوافدين على المنطقة وخاصة أولئك المنتمين للفئة المثقفة، وذلك حتى لا يتفطن الأهالي إلى حقيقة الأوضاع هناك. وتستمر الحالة على ما كانت عليه.
  - التأثير على الأهالي إلى درجة أنهم أصبحوا يعتقدون بأن أوضاع اليهود بمنطقتهم هي أمر واقع وأن مصيرهم مرتبط بهم: "فإذا قيل لهم (للأهالي) إنكم أعنتم اليهود على التمرد ومنع الجزية وإذابة المسلمين، يقولون على هذا أدركنا أباءنا وعليه أبأؤنا أباءهم".
  - التطاول في البناء، على حساب حرمة مدارس المسلمين.
  - التجرؤ على سب المسلمين علنا ومسههم في شرفهم ونسبهم، مقابل تمجيد اليهود.
- التأطير التاريخي لهذه الفتاوى: ليس من السهل تأطير الفتوى تاريخيا خاصة إذا غابت عنها المعطيات والمؤشرات التاريخية الزمانية والمكانية والبشرية. لكن من حسن الحظ أن كل الفتاوى التي تندرج في هذا البحث يسهل تأطيرها تاريخيا لتوفر كل العناصر والمؤشرات الزمانية والمكانية والبشرية المحددة لذلك. فهي كلها من فتاوى المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري، وخاصة بمنطقة توات بفعل التركيبة البشرية والدينية لمجتمعها، وبفعل خصوصيتها التاريخية والسياسية المتمثلة في ابتعادها عن مركز السلطة الحاكمة في تلمسان وبجاية في عصر الدولة الزيانية التي كانت تعاني في ذلك العصر من اضطرابات داخلية وضغوط

خارجية، مما جعلها تعجز عن مد نفوذها إلى أعماق الصحراء حيث واحة توات، مما جعل اليهود القاطنين هناك يستأسدون على المسلمين في حياتهم العامة والخاصة، حيث تزايد نفوذهم الاقتصادي والاجتماعي، وانعكس ذلك على نفوذهم الديني الذي اتخذ أشكالا مختلفة منها بناؤهم لكنيس خاص بهم إلى جانب البيع التي كانت موجودة هناك.

وهناك بعض الفتاوى التي تسهل كثيرا على الدارس عملية التأطير التاريخي من خلال ما تتضمنه من عناصر تاريخية محددة، مثل النازلة المتعلقة بظهور ساحر يهودي بقلعة هواره من نظر تلمسان عام 849هـ.

وهناك فتاوى يغيب عنها المؤشر الزمني لكن مؤشرات أخرى مكانية أو بشرية تساعد على تأطيرها تاريخيا، مثل نازلة بناء اليهود لدار يازاء مدرسة المسلمين، والتي يتحدث فيها الإمام المازوني بنفسه حين يقول: "سألت الشيخ سيدي أبو الفضل العقباني". وكذلك الفتوى المتعلقة بضرب الجزية على يهود البادية كغيرهم.

الدلالات التاريخية لهذه الفتاوى: لا شك أن تردد النوازل حول موضوع معين في سياق تاريخي ما، إنما هو دليل على انشغال "الرأي العام" بذلك الموضوع. ولعل الأمر يصدق على موضوعنا هذا. فتكرار الأسئلة والنوازل الفقهية في بلاد المغرب الأوسط بمختلف بيئاته (الصحراء، تلمسان، البادية والحاضرة) خلال العصر الزياني في القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي)، حول موقع اليهود وسلوكهم في المجتمع إنما ينهض دليلا على الخصوصية التي أصبحت تكتسيها هذه الفئة في المجتمع.

وقد تجلت ملامح هذه الخصوصية في تجاوز اليهود لحدود وضعهم كذميين يكفل لهم الشرع حقوقهم في الدولة الإسلامية، ويعيشون في كنفها متمتعين بالحماية الشرعية اللازمة مقابل ما يؤدونه من جزية سنوية.

لقد تبين من خلال نصوص هذه النوازل أن اليهود ليس في منطقة توات وحدها بل في كامل المغرب الأوسط قد تمتعوا بنفوذ قوي. ففي منطقة توات الصحراوية التي كانت قد استقطبت عددا مهما من اليهود الوافدين على بلاد المغرب من الأندلس بالإضافة إلى اليهود المتواجدين هناك منذ زمن بعيد، مما جعلهم يتميزون بكثرتهم العددية ونفوذهم الديني والاجتماعي والاقتصادي الواضح، الذي عبرت عنه كثرة مؤسقاتهم الدينية، حتى أنهم تمكنوا من بناء كنيس لهم بالإضافة إلى عدة بيع، مما جعل نفوذهم يثير الانتباه من طرف عموم المسلمين.

وهكذا تنبه بعض المسلمين في توات إلى التزايد الملحوظ في نفوذ اليهود هناك، فأنكروا عليهم سلوكهم ومخالفتهم للقوانين الشرعية. وتفاقت الأزمة بعد أن شيد اليهود كنيسة جديدة لهم في "تمنيط"

بتوات، مما أثار ثائرة المسلمين، الذين اعتبروا ذلك التشييد مخالفة صريحة للشريعة وتجاوزا واضحا لوضعهم كذمين.

وكان من الطبيعي أن يلتجأ الناس إلى الفقهاء طلبا للفتوى. وفي مقدمة هؤلاء الفقيه الإمام المغيلي التلمساني (ت 909هـ). الذي كانت تربطه علاقة وطيدة بتوات وأهلها من المسلمين. فهو الذي اضطر للزوح نحو واحة توات بقلب الصحراء مترعجا من سياسة حكام تلمسان، حيث تحمل ظروف الصحراء في سبيل راحة الضمير والتفرغ لشؤون الدعوة والإصلاح. وقد احتضنته قبيلة بني سعيد العربية، حيث حظي عندها بالتبجيل والاحترام والتكريم. فكانت دروسه ومواعظه تستقطب اهتمام أبناء القبيلة.

وقد استنكر الإمام المغيلي هذا الوضع الذي وصل إليه اليهود بتوات. فكان جوابه قويا في استنكار النفوذ اليهودي بتوات، حيث قال رحمه الله: "لا شك ان اليهود المذكورين كيهود توات، وتيجرايز، وتافيلالت ودرعة، وكثير من الأوطان في إفريقية، وتلمسان، قد حلت دماؤهم وأموالهم وأولادهم ونساؤهم، ولا ذمة لهم لأن الذمة التي ترفع السيف عنهم هي الذمة الشرعية، لا الذمة الجاهلية. وإنما تكون لهم الذمة الشرعية بإعطاء الجزية (...)" عن يد وهم صاغرون<sup>52</sup>.

وقد أثار جواب الامام المغيلي التلمساني في هذه النازلة اختلافا شديدا في أوساط الفقهاء، وفي مقدمتهم الشيخ العصنوني قاضي توات وغيره. ومن ثم استدعت الضرورة استشارة علماء المسلمين في الافاق. فكتب علماء تلمسان وفاس وتونس في الموضوع. كما لم يبق الفقيه العصنوني مكتوف الأيدي، حيث راسل بدوره علماء الإسلام في هذه النازلة الخطيرة<sup>53</sup>. وانقسمت الآراء بشأن هذا النازلة ليس فقط بين فقهاء توات فحسب أوفقهاء المغرب الاوسط بل امتد الخلاف ليشمل فقهاء الغرب الاسلامي كافة في عواصمه الثقافية رغم وحدة الانتماء للمذهب المالكي.

وكان ممن عارض الإمام المغيلي بالإضافة إلى الشيخ العصنوني عدد من العلماء أمثال أبي العباس أحمد بن محمد بن زكري فقيه تلمسان. وأبي مهدي عيسى بن أحمد الماوسي فقيه فاس، ومحمد بن القاسم الرصاع فقيه تونس، وأبي زكريا يحيى بن عبد الله بن أبي البركات. وقد كان هؤلاء يرون جميعهم أن المخالفين لهم في الرأي والفتوى قد انطلقوا من عموميات من النصوص هي خصوصيات، ومن مطلقات هي مقيدات وأن شروط النهي عن المنكر غير متوفرة وأن الضرب على يد المخالفين مطلوب.<sup>54</sup> في حين وافق الإمام المغيلي في رأيه فقهاء آخرون. وكان من أبرز من راسلهم الإمام المغيلي التلمساني وأجابه في الموضوع أبو محمد الرصاع مفتي تونس، وأبو مهدي الماوسي مفتي فاس، وأحمد بن زكري مفتي تلمسان والحافظ التنسي المشهور، فأجابوه بما يطمئن قلبه. ولعل أبلغ خطاب تأييدي لفتوى الإمام المغيلي جاءت من الإمام الشيخ محمد بن يوسف السنوسي كبير علماء تلمسان، حيث خاطبه قائلا: "بعد السلام عليكم

ورحمة وبركاته: فقد بلغنا أيها السيد ما حملتكم عليه الغيرة الإيمانية والشجاعة العلمية من تغييركم أحداث اليهود أذهم الله تعالى وأحد كفرهم - كنيسة في بلاد المسلمين، وأنكم حرضتم أهل تنطيط على هدمها، فتوقفوا من جهة من عارضكم في ذلك الأمر من أهل الأهواء فبعثتم لذلك أسئلة تستهضون بها من أهل الإيمان في المسألة، ولم يلتفت لأجل قوة إيمانه ونصوع إيقانه إلى ما يشير إليه الوهم الشيطاني من مراعاة بعض من تتقى شوكته ويخشى وقوع الحافظ أحقق أبي عبد الله التنسي جزاءه الله خيرا<sup>55</sup>.

وقد كانت لأهل تنطيط بتوات بدورهم كلمة في الموضوع. فهم المتضررون من نفوذ اليهود موضوع النازلة. وهم الذين استجاب الكثير منهم لفتوى الامام المغيلي بدم كنائس اليهود. لكن اعتبارا للخلاف الذي أثارته فتوى الشيخ المغيلي فقد اتخذوا هم أيضا قرار مراسلة الفقهاء طلبا للفتوى. وكان ممن كاتبهم الامام عبد الجليل التنسي رحمه الله.

وقد أجاب العلامة الشيخ عبد الجليل التنسي في هذه النازلة جوابا منسجما كلياً مع الشيخ المغيلي. حيث ورد عليه رحمه الله سؤال من أهل تنطيط بتوات جاء نصه كالتالي: "من محمد بن عبد الجليل التنسي لطف الله به إلى جماعة أهل تنطيط وفقهم الله... أما بعد فقد ورد علينا من ناحيتكم سؤال... ما تقولون وفقكم الله في مسألة تنطيط مدينة توات أحيا المسلمون أرضها بإخراج مياهها وغرس نخلها وبناء قصورها مدة، ثم قدم عليهم اليهود ونزلوا عليهم في المدينة المذكورة وأحدثوا فيها كنيسة لإقامة دينهم وأقاموا على ذم مدة من إلى الآن. فهل تدم تلك الكنيسة وإن كانوا ملكوا أرضها قبل بنائها بشراء من المسلمين أو غيره؟ أولا تدم؟ أفتونا في ذلك بجواب صريح... فإن المسلمين في حيرة من هذه المسألة فإن كان الحق هدمها هدموها بلا فتنة ولا اختلاف. وإن كان الحق إبقاءها أبقيوها بلا فتنة؟"<sup>56</sup>. وبعد تقديم السؤال، أجاب رحمه الله إجابة مطولة استعرض فيها آراء العلماء من المشارقة والمغاربة والأندلسيين من المالكية وغيرهم، وقرر الجواب التالي: "فهؤلاء علماء الإسلام مالكية وشافعية وحنفية وحنبلية وظاهرية ليس عندهم إلا منع إحداث الكنائس... فالواجب على كل من له قدرة من المسلمين أن يسعى في هدم الكنيسة المسؤول عنها قدر طاقته ويبدل جهده..."<sup>57</sup>.

ولعل موقف الإمام الونشريسي من هذه النازلة كان مؤيدا بدوره لحكم الإمام المغيلي، حيث أجاب رحمه الله بعد استعراضه للأدلة الفقهية كما يلي: "الحق الأبلج الذي لا شك فيه ولا محيد عنه أن البلاد التواتية وغيرها من قصور الصحراء النائية المسامحة لتلول المغرب الأوسط المختلطة وراء الرمال التهيلة التي لا تنبت زرعاً ولا ضرعاً بلاد إسلام باختطاط، لا تقر الملاحين اليهود - أبعدهم الله - فيها كنيسة إلا هدمت باتفاق ابن القاسم والغير، ولا حجة لهم في الحوز الأعم من الإذن الشرعي المعبر وعدمه، لأن الأعم لا إشعار له بالأخص المعين، لأن حاصلة تردد الحوز بين الإذن وعدمه، وذلك عين الشك في

الشرط، والشك فيه مانع من ترتب مشروطه عليه، فلا يتصور خلاف بين القاسم والغير في المختطة للمسلمين كهذه إلا بعد تحقق الإذن من مشايخ المكان وسكان تلك الأوطان؛ فيجب على محدث الكنائس الإثبات والبيان، لأنهم مدعون لأمر الأصل عدمه، وما سواه فارجاف وهذيان. فإذا أثبتوا الأذن المنوط بالمصلحة، إذ ذاك كانت المسألة خلافية وحكم الحاكم إذا اتصل بأحد قوليهما يرفع الآخر، وتصير المسألة بعد حكمه بأحدهما كأنها مسألة إجماع. ومتى لم يثبت الإذن لهم بالعدول الإثبات، فلا إقرار لكنائسهم ولا ثبات، والإذن المجرد بانفراده لا يرفع الخلاف، ومن قال به فقد أبعد في الجواب، وحاد عن منهج الحق وطريق الصواب<sup>58</sup>. وهكذا لم يكن الإمام المغيلي وحيدا في موقفه هذا<sup>59</sup>.

- ولعل الإمام المغيلي قد حاول شرح موقفه مباشرة لعلماء فاس من خلال رحلته إليها لكنه لم يفلح في ذلك بل أقم بالتطلع للملك والزعامة. بل تمت الوشاية به للسلطان. فقرر منذ ذلك الوقت مقاطعة السلاطين<sup>60</sup>.

ولعل الوقائع التاريخية تؤكد بأن الإمام المغيلي كان على حق في موقفه اعتبارا للسياق التاريخي الذي كانت تعيشه بلاده بصفة عامة وواحة توات بصفة خاصة. فالفتاوى الأخرى التي أوردناها بشأن ممارسات اليهود فرادى أو جماعات تجاه المسلمين تؤكد ضعف الرقابة على هذه الفئة من طرف الدولة وتجاوز اليهود لوضعهم الذمي. فالفتوى الواردة في كتاب الدرر المكنونة وأوردها كذلك الونشريسي في المعيار حول يهود البادية، تدل من بين ما تدل عليه على أن يهود البادية لم يكونوا يؤدون الجزية مما يدل على ضعف في تطبيق الواجب الشرعي عليهم كما تدل على تمكنهم من النفوذ الاقتصادي والتجاري بالخصوص مما جعلهم متار الانتباه. وقد جاء الجواب موجبا لفرض الجزية عليهم حيث يقول الفقيه العقباي رحمه الله: "من هو يهودي منهم وذكر حر مكلف مخالط لهم وهو تحت الإسلام وصونه ضربت عليه الجزية، كان بالخاصة أو بالبادية، وقدرها أربعة دنانير أو أربعون درهما بالوزن الشرعي على كل شخص في كل عام، والله الموفق بفضل<sup>61</sup>". وكذلك الأمر بالنسبة للفتوى المتعلقة بالتطاول في البناء على حساب المسلمين. حيث أجاب الشيخ أبي الفضل العقباي بضرورة التزام الواجب الشرعي في هذا المجال، حيث يقول: "أما كشف الذميين على مدرسة المؤمنين على الوجه الذي وصفت فلا سبيل لهم إليه ويعاقب من يفعله منهم بعد إنذارهم بشدائد العقوبة ويكلفوا بأن يعملوا في السطح الكاشف منه ويأجلون ذلك ما يليق بسعة ما كلفوا بعمله فإن فعلوا وإن هدم عليهم بالكشف وعنة تردد هل يمتنعوا من رفع بنيانهم من أبنية الإسلام التي أبنتهم بين ظرائهم أحفظ فيه شيئا ولا أظن لأنه منهم لما جاء من إلزامهم بالصغار من اخطأ في رقاب رجال أهل الحجرية بالرصاص وإظهار مناطقهم وحزنوا صيهم وركوهم الأكفة عرض لكن لم أحفظ في البناء خيران يسران الله في الاطلاع على شيء أبعث به إليكم إن شاء الله ثم بعد ذلك كتب لي رضي

الله عنه بما نصه يا ولدي كنتم سألتم عن رفع يهود بنيانه على مدرسة علم وكنت توقفت عن الجواب والجواب فيه أن ذلك مما لا سبيل إليه ولا يترك بناء الكفار عليه<sup>62</sup>. وتزداد الصورة قتامة عندما نعود لاستحضار الفتوى الأخرى المتعلق بتجرؤ أحد يهود تلمسان على التهجيم على المسلمين والمس بشرفهم ونسبهم<sup>63</sup>. وهذه الحالة كانت مؤشرا خطيرا على وجود حركة دينية يهودية متطرفة تستهدف النيل من المسلمين في قلب عاصمتهم بالمغرب الأوسط<sup>64</sup>.

هذه بعض المؤشرات الدالة على أن اليهود قد شكلوا مصدر خطر فادح على الهوية الدينية والاستقرار الاجتماعي بالمغرب الأوسط في ذلك العصر. ولذلك، كان طبيعيا أن تعرض بشأنهم الفتاوى على الفقهاء، الذين استجابوا لطلبات المجتمع بالبت فيها وأحيانا التشدد في محاربة تجاوزاتهم، إحساسا منهم بخطورة الوضع خاصة وقد تزامن ذلك مع الضعف السياسي الذي كانت تمر به البلاد.

الخور الثالث: قضايا الاختلاف المذهبي وموقف الفقهاء منها: الموقف من التصوف غموضا.

كثيرة هي قضايا الاختلاف المذهبي التي تناولتها كتب النوازل بالمغرب الإسلامي<sup>65</sup>. لكننا ستركز في هذه الدراسة على نموذج واحد وهو موقف فقهاء المذهب المالكي من التصوف كما عكسته نوازل المغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط. ذلك أن الاختلاف بين منظومتي الفقه والتصوف قد انعكست آثاره على فقه النوازل كما انعكست على الحياة العامة. وقد تراوحت تلك العلاقة بين المنظومتين عموما ما بين التوافر والتوافق. فما طبيعة هذه العلاقة من منظور نوازل المغرب الأوسط؟

في البداية وجريا على المنهج الذي اتبعناه سنحاول تقديم بعض النوازل الواردة في الموضوع وخاصة تلكم التي تعالج بعض القضايا المثيرة للاختلاف.

- النازلة الأولى: نازلة عن عوائد فقراء الزوايا: لم يورد الوثائقي نص السؤال الذي طرح على الفقيه الصوفي أبي زيد عبد الرحمن الوغليسي، واكتفى بالإحالة على سؤال مشابه له. لذلك نجد أنفسنا ملزمين بإيراد نص السؤال الذي أورده في هذا الموضوع. وهو في الحقيقة سؤالان. السؤال الأول هو الذي طرح على الشيخ عز الدين بن عبد السلام "عن جماعة من أهل الخير والصالح والورع يجتمعون في وقت فينشدهم لهم منشدة أبياتا في الحجة وغيرها فمنهم من يتواجد فيرقص، ومنهم من يصيح ويكي، ومنهم من يغشاه شبه الغيبة عن إحساسه. فهل يكره لهم هذا الفعل أم لا؟ وما حكم السماع؟"<sup>66</sup>.

أما السؤال الثاني فقد طرح على الشيخ الصالح أبي فارس عبد العزيز بن محمد القيرواني تلميذ سيدي أبي الحسن الصغير "عن قوم تسموا بالفقراء يجتمعون على الرقص والغنا، فإذا فرغوا من ذلك أكلوا طعاما كانوا أعدوه للمبيت عليه، ثم يصلون ذلك بقراءة عشر من القرآن والذكر، ثم يغنون ويرقصون ويكونون، ويزعمون في ذلك كله أنهم على قربة وطاعة ويدعون الناس إلى ذلك، ويطعنون على من لم يأخذ بذلك من

أهل العلم ونساء اقتفين في ذلك أثرهم، وعملن في ذلك على نحو عملهم. وقوم استحسنوا ذلك وصوبوا فيه رأيهم. فما الحكم فيهم وفيمن رأى رأيهم هل تجوز إمامتهم وتقبل شهادتهم أم لا؟<sup>67</sup>.

- النازلة الثانية: اجتماع الفقهاء: سئل في هذه النازلة الإمام العالم الفاضل أبو الفضل سيدي قاسم بن سعيد بن محمد بن محمد بن محمد العقباني عن جماعة كبيرة وافرة الفقهاء، جرت لهم ولمن تخلق بمثل خلاقهم عوائد يفعلونها، وطرائق يقتفونها، يجتمعون يأثر صلاة الجمعة في مجلس على شيخ يختارونه، هو أقواهم على أذكار الذاكرين وأكثرهم استنباطاً وفهماً لآداب المريدين، يجلس هذا الشيخ على يمين الداخل مجلسهم، ثم يجلسون على حسب تواردهم بعد مصافحة الشيخ المذكور، كل واحد منهم يتساوى في ذلك، أكبرهم وأصغرهم ويخرج خديم الشيخ يأثر ذلك بسبحة منظومة في خيط، بها عدد معلوم قصد به الإحصاء للتسبيحات والتهليلات والضبط، ليكون انتهاؤهم في ذلك إلى عدد معلوم، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم يحتمون ذلك بالسلام على سائر المرسلين والحمد لله رب العالمين، ثم يقرأ منشدهم شيئاً من كتاب الله، ويختتمه بالصلاة على رسول الله (...) ثم يقرأ الشيخ وطائفة منهم دفعة من آيات القرآن، تتضمن طلبهم من الله عز وجل العفو والغفران (...) ويذكرون بعد ذلك أنواعاً من الأذكار، ثم فالدعاء والاستغفار، ثم ينشد يأثر ذلك منشدهم قصيدة: إما في مدح النبي صلى الله عليه وسلم، وإما في الحض على فعل الخيرات (...) ويقرأ قارئ آخر كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى عليه أفضل الصلاة وأتم السلام (...) ثم يحتمون بقراءة سورة من قصار المفصل، إلى إكمال الفاتحة (...) ثم يدعو الشيخ بعد ذلك (...) وينصرفون. فهل رضي الله عنكم ما يفعلونه في هذا المكتوب طاعة يرتجى من الله ثوابها، فيدومون عليها، أو معصية يتقي عقابها فيتوبون منها؟<sup>68</sup>.

قبل استعراض عناصر الإجابة على هذه النوازل تتساءل: ما هي الدلالات التاريخية التي يمكن أن نستنبطها من خلال هذه النوازل؟

لا شك أن هذه النوازل تعكس بعض الحقائق التاريخية المهمة في تاريخ مجتمع المغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط، من أهمها:

- تغلغل التصوف في عمق المجتمع.  
- تطور التصوف إلى ممارسة جماعية منتظمة في إطار هياكل وفق قواعد وطقوس تختلف من جماعة إلى أخرى.

- أصبحت الممارسة الصوفية قضية خلافة في المجتمع وفي صفوف النخبة.  
- تكشف الأسئلة عن مدى حرص أهل المغرب الأوسط على التزام السنة في ممارستهم الدينية وخاصة الممارسة الصوفية.

- وتكشف كذلك عن انتشار عوائد جديدة على المجتمع من طرف الصوفية، مما جعلها محط تساؤل من طرف الناس.

فما هي مواقف فقهاء المغرب الوسط من هذه القضايا المطروحة ؟

ما موقف الإمام الوغليسي من تلك العوائد التي كان يتبعها فقهاء المغرب الوسط في عصره؟ وما موقف الإمام العقباي كذلك؟ وما هي طبيعة التصوف بالمغرب الأوسط من خلال هذه النوازل؟

يجيب الإمام الوغليسي عن النازلة المعروضة عليه بالحكم على أصحاب تلك العوائد بالبدعة والضلال، حيث يقول رحمه الله: "فقد نص أهل العلم فيما ذكرت من أحوال بعض الناس من الرقص والتصفيق، على أن ذلك بدعة وضلال"<sup>69</sup>. وقد استند في تعليل حكمه مباشرة إلى موقف الإمام مالك الذي أنكر ذلك وتعجب ممن يفعل ذلك لما ذكر له أن أقواما يفعلون ذلك فقال: أصبيان هم أم مجانين؟<sup>70</sup>. ثم استعان بموقف الإمام القرطبي الذي قال فيه: "إن ذلك مما لا يختلف في تحريمه"<sup>71</sup>.. ويتأسف الإمام الوغليسي عن شيوع هذه البدع في زمانه فيرد بقوة على من يحاول تبرير ذلك باعتباره من باب الطاعات، حيث يقول: "وقد انتهى التوافق بأقوام إلى أن يقولوا: إن تلك الأمور من أبواب القرب وصالح الأعمال، وإن بذلك يتم صفاء الأوقات وسنيات الأحوال، فنعوذ بالله من البدع والضلال. وهذا الذي يقولون هو الذي يعتقد أهله زماننا في غالب ظني"<sup>72</sup>.

ولعل الإمام الوغليسي لم يكتف فقط بالتنديد بهذه البدع التي انتشرت في أوساط المجتمع من خلال الفتوى، بل سعى إلى إصلاح الوضع. وإذا كنت فتاويه رسالة واضحة للدعوة إلى التزام السنة ومحاربة البدعة، فإنه زاد على ذلك بتبنيه لمشروع إصلاح فكري شامل من خلال اجتهاده في الجمع بين الفقه والتصوف في إطار الالتزام بالمنهج السني، وهو المقصد الأسمى الذي توخاه من خلال تأليف مقدمته الفقهية التي عرفت ب"الوغيلسية"<sup>73</sup>.

أما الجواب الذي تفضل به الشيخ الفاضل أبو الفضل قاسم بن سعيد العقباي عن النازلة التي عرضت عليه فقد اختلف عن جواب الإمام الوغليسي طبعاً لاختلاف النازلتين. فقد رحب الإمام العقباي بالعوائد والممارسات الصوفية التي تضمنها سؤال النازلة. حيث يقول رحمه الله: "الحمد لله ما ذكرت أعلاه (في السؤال المعروض عليه) من قول أو فعل فهو حسن، وأكثره مثني عليه شرعاً، وليس فيه إن شاء الله موضع للنهي، بل هو دائر بين المرغوب فيه والمندوب إليه". ويعترف الإمام العقباي بمجالسته لأصحاب هذه الطريقة ويشهد لهم بسلامة المنهج الصوفي حيث يقول رحمه الله: "ولقد حضرت مجتمعه مرتين، فما رأيت إلا تعاوناً على البر والتقوى، وبعداً من الإثم والطغوى"<sup>74</sup>. ولعله في ذلك متأثر بموقف والده الذي كان يعتبر ذلك من السداد والصواب، والطوع للسنة والكتاب. ولم يكتف بذلك بل راح يؤصل لكل تلکم

الممارسات من خلال السنة النبوية، ومن ذلك تأصيله للتيامن، حيث يقول في معرض ذلك: "ذكرت جلوس الشيخ عن يمين الداخل وذلك حسن من فعله. وللشيخ ابن رشد: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيامن في كل شيء. ومن ثم كانت الميامن مرغبا فيها شرعا". ثم زاد في تعميق التأصيل لهذه العادة من خلال الأحاديث النبوية الشريفة والآيات القرآنية الكريمة. ثم انتق إلى الحديث عن المصافحة وتبيان الوقف الشرعي منها، حيث يقول: "وذكرت أن الداخلين يصافحون الشيخ. وقد حكى الشيخ أبو محمد أن المصافحة حسنة." وعلى نفس المنهج التأصيلي يستند لموقف ابن رشد الذي يعتبر بأن المصافحة جائزة، بل هي مستحبة. ثم ينتق إلى الاستدلال بالنصوص النبوية المؤكدة لهذا المعنى. بل إنه استعان بالمذهب الشافعي للتأكيد على سنية هذه الممارسة حيث يقول: "وقد نقل بعض الشافعية أنها (المصافحة) سنة مجمع عليها عند التلقي. وقال تستحب مع المصافحة البشاشة بالوجه، والدعاء بالمغفرة وغيرها"<sup>75</sup>.

وهكذا، يتبين لنا من خلال هاته النماذج من النوازل اختلاف اتجاهات التصوف بالمغرب الأوسط، وهو الاختلاف الذي فرض طبيعيا اختلاف مواقف الفقهاء من التصوف. فقد تبين لنا من خلال النازلة الأولى وجود تيار من التصوف يمكن اعتباره تصوفا بدعيا، يمتاز أصحابه بإحداث بعض البدع في ممارستهم الصوفية مثل الرقص والغنا وغيرها وهي الأمور التي تصدى لخاربها الإمام الوغليسي. أما التيار الثاني فهو تيار التصوف السني الذي حرص أصحابه على التزام السنة في ممارستهم الصوفية، وهي التي لقيت ترحيبا من طرف الإمام أبي الفضل قاسم بن سعيد العقباني.

ويمكن القول في ختام مناقشة هذا العنصر أن فقهاء المغرب الأوسط على غرار فقهاء الغرب الإسلامي في أواخر العصر الوسيط، قد كانوا حريصين على مواجهة البدع التي تسربت إلى التدين عموما والتدين الصوفي على وجه الخصوص. فرغم الاختلاف الذي ذكرناه ما بين الإمامين الوغليسي والعقباني فقد كانا معا يحرصان على سلامة الممارسة الدينية للمجتمع من خلال الحرص على الالتزام بالسنة. كما أنهما كانا يحرصان على الاستقرار الاجتماعي ولذلك لم تبني سوى خيار العلم والتأصيل غي مواجهة تلك البدع.

خاتمة: من خلال هذه الدراسة السريعة لهذا الموضوع الشيق يمكن الإدلاء بالاستنتاجات التالية:

أ/ من الناحية الفكرية:

- ازدهار الحياة الفكرية بالمغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط، وقد تجلّى ذلك واضحا من خلال وجود علماء كبار في علوم الشريعة في مختلف الحواضر الكبرى: تلمسان، بجاية، قسنطينة، توات...
- ازدهار حركة التأليف لدى فقهاء المغرب الأوسط.

— تميز هؤلاء العلماء بقدرتهم على الاجتهاد في الفتوى وبناء الأحكام الفقهية حتى في النوازل التي ليس لهم سابق عهد بها كما هو حال نازلة "ثبوت الشرف من جهة الأم"، التي كانت فعلا من مستجدات الحياة الاجتماعية والفقهية بالمغرب الأوسط.

— أسهمت تلك النوازل في توثيق العلاقة بين العلماء بعواصم وحواضر الغرب الاسلامي حيث راح العلماء يبحثون عن أواصر القربى فيما بينهم من الناحية الفكرية، بعدما باعدت بينهم السياسة بتفكك الدولة الموحدة إلى دول وكيانات سياسية مستقلة.

— كما تعبر هذه النوازل عن التزام مجتمع المغرب الأوسط بالمذهب المالكي والاسلام السني من خلال الحرص على طلب الفتوى الشرعية في كل المستجدات الحياتية.

— تميز علماء المغرب الاوسط بمستوى هام جدا في التعليل الفقهي.

— ب/ من الناحية الاجتماعية والسياسية: تعبر هذه النوازل عن مجموعة من الحقائق السوسيو سياسية في مجتمع المغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط.

— فالنوازل المطروقة في هذا البحث تسمح لنا بالقول بوجود تعدد من حيث الفئات الاجتماعية المؤثرة في تاريخ المغرب الاوسط في أواخر العصر الوسيط حسب المجالات الجغرافية. فإذا كنت فئة اليهود قد بصمت تاريخ المجتمع التواتي في تلك الفترة وأصبحت تعيش وضعا اجتماعيا واقتصاديا ودينيا مثيرا للانتباه والغيرة من طرف فئة من المسلمين، فقد كانت فئتا الشرفاء والمتصوفة من الفئات التي طبعت تاريخ مجتمع المغرب الأوسط الشمالي في بجاية وتلمسان. وتفيدنا هذه النوازل بوجود فئة اجتماعية أخرى وهي فئة الفقهاء التي عبرت عن نفسها من خلال سلطتها الفكرية وهي سلطة الفتوى.

— باستثناء حالة الامام المغيلي المتفردة من حيث طريقة تعايطه مع نازلة يهود توات، تظل العلاقة بين الفئات الاجتماعية علاقة يغلب عليها التساكن والتعايش. فرغم الاختلاف الكبير بين منظومتي الفقه والتصوف، فقد اتجهت فئة من الفقهاء الكبار إلى حل الإشكال من خلال التقريب بين الفئتين بالجمع بين التصوف والفقه في تطوئها (حالة الامام الوغليسي)، مما أسهم في تقديم القدوة الإيجابية والشخصية المتكاملة في مجتمع المغرب الاوسط وتكريس التعايش بين الفئتين (الفقهاء والصوفية) والتوجهين (الشرعية والحقيقة).

— إن تعدد نوازل الشرف هو تعبير عن ظاهرة اجتماعية جديدة عرفتها بلاد المغرب الاوسط، تتمثل في ترايد النفوذ الاجتماعي للشرفاء، إلى درجة أصبح معها يشكل ظاهرة اجتماعية. فالانتماء إلى فئة الشرفاء أصبح محددًا رئيسًا للموقع الاجتماعي والسياسي والمادي في الدولة بالنسبة لعدد مهم من الرعايا، بفعل الامتيازات والمصالح التي كانت تغدق بما عليهم السلطة ضمانا لولائهم وتقوية لشرعيتها. مما جعل عددا

من الناس يصطنعون لأنفسهم نسباً شريفاً طمعاً في تلك الامتيازات، ومنهم من أصبح يدافع عن نسبه الشريف من جهة الأم لنفس الغرض.

ومن زاوية أخرى، يمكن اعتبار الدفاع عن الشرف من جهة الأم مؤشراً اجتماعياً إيجابياً لصالح المرأة وتعزيز مكانتها في الأسرة والمجتمع من خلال تكريمها بشرف الانتماء إليها في ظل المجتمع العربي الأبيسي بطبعه، وهو معطى اجتماعي مهم جداً ودليل على نزعة اجتهادية في تكريم المرأة بتمكينها من حق منح النسب الشريف في المجتمع. لكن التهافت الذي عرفه المجتمع من أجل حمل النسب الشريف - ولو من جهة الأم - طمعاً في الامتيازات والمصالح التي تترتب عنه، دليل أيضاً على سيادة ثقافة الريع الاستهلاكية. وهي ثقافة غير إنتاجية لا تتخدم مصلحة المجتمع.

أخيراً يمكن القول بأن نوازل التصوف تؤكد سيادة اتجاهات مختلفة من التصوف في صفوف مجتمع المغرب الأوسط في أواخر العصر الوسيط. حيث أمكن التمييز بين اتجاه ينحو نحو البدعة في الممارسة الصوفية وقد عبر الفقهاء عن رفضه وإدانتها (نموذج الامام الوغليسي) واتجاه حريص على التمسك بالمنهج السني في الممارسة الصوفية. وقد حظي بالقبول والتأييد من طرف الفقهاء (نموذج الامام أبي الفص العقباني).

#### الهوامش:

- 1- بحث أعد بمناسبة الملتقى الدولي حول: "كتب النوازل الفقهية وقضايا مجتمع المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط"، الذي انعقد بجامعة المسيلة، الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر 2013، وتعددت المشاركة به لظروف طارئة.
- 2- عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، دار الفكر، دار الرشد الحديثة، د.ت، ص3-10؛ محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العنصرية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السادسة، 1994، ص89-138؛ علي أومليل، الخطاب التاريخي دراسة منهجية ابن خلدون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الرابعة، 2005، ص56-90؛ وجيه كوثراني، تاريخ التاريخ اتجاهات-مدارس- مناهج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص95-125.
- 3- عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، ص3-10.
- 4- حول ترجمته انظر: أحمد بابا التنيكي، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ص637؛ المازوني، الدرر المكنونة، الجزء الأول، تحقيق بركات إسماعيل، بحث لئيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة متوري، قسنطينة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2010/2009، ص130-139. يحيل الباحث على مجموعة كبيرة من المصادر التي اعتنت بترجمة الشيخ المازوني والتعريف بمختلف أطوار حياته.
- 5- حول التعريف بمدينة مازونة انظر: حنان الطاهر، مازونة عاصمة الظهرة، مكتبة الرشد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2005.
- Moulay BELHAMISSI, Mazouna: Une petite ville une longue histoire, Société Nationale d'Édition et de diffusion, Alger, 1981.
- 6- أحمد بابا التنيكي، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ص605.
- 7- التنيكي، نيل الإبتهاج، ص365-366.
- 8- المازوني، الدرر المكنونة، الجزء الأول، تحقيق بركات إسماعيل، بحث لئيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة متوري، قسنطينة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2010/2009، ص149-150. — 9- التنيكي، نيل الإبتهاج، ص118-120.
- 10- المازوني، الدرر المكنونة، الجزء الأول، تحقيق بركات إسماعيل، بحث لئيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة متوري، قسنطينة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2010/2009، ص140.

- 11- محمد أو إدري مشنان: "ملاحح الحالة الفقهية بتلمسان في القرن التاسع الهجري" ضمن أعمال الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي: المدرسة المالكية الجزائرية، من تنظيم وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالتعاون مع ولاية عين الدفلى، دار الثقافة ولاية عيد الدفلى، 18-19-20 ربيع الثاني 1430هـ/14-15-16 أفريل 200، ص. 227-231؛ المازوني، الدرر المكنونة، الجزء الأول، تحقيق بركات إسماعيل، بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، ص 133.
- 12- من مقدمة الدرر المكنونة نسخة المهدي الوعدي بطبوة، وهران، ص. 64؛ محمد أو إدري مشنان: "ملاحح الحالة الفقهية بتلمسان في القرن التاسع الهجري" ضمن أعمال الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي: المدرسة المالكية الجزائرية، ص. 64.
- 13- المازوني، الدرر المكنونة، الجزء الأول، تحقيق بركات إسماعيل، بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2010/2009، ص. 138.
- 14- تقيزط والونشريسي للمازوني، كتاب الدرر المكنونة نسخة المهدي بوعدلي ص 355، ضمن: محمد أو إدري مشنان: "ملاحح الحالة الفقهية بتلمسان في القرن التاسع الهجري" ضمن أعمال الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي: المدرسة المالكية الجزائرية، ص. 64.
- 15- دلال تواني: "نوازل المغرب الأوسط، ملاحظات منهجية حول التطور الكمي للإفتاء خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين" ضمن كتاب: المغرب الأوسط في العصر الوسيط من خلال كتب النوازل، تنسيق بوبة مجاني، بماء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص. 62-63.
- 16- الونشريسي، الوفيات، ضمن ألف سنة من الوفيات، تحقيق محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976، ص. 150؛ التنيكي، نيل الابتهاج 56/1 ----
- 17- التنيكي، نيل الابتهاج 232/2.
- 18- الونشريسي، الوفيات، ص. 154. ----
- 19- الونشريسي، الوفيات، ص. 178.
- 20- الونشريسي، الوفيات، ص. 149. ----
- 21- الونشريسي، الوفيات، ص. 153.
- 22- الونشريسي، الوفيات، ص. 154. ----
- 23- الونشريسي، الوفيات، ص. 149.
- 24- محمد ابن عسك الششفاوي، دوحه الناشر، تحقيق محمد حجي، مطبعة دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالرباط، 1976، ص 47 — 48.
- 25- أحمد المنجور، القهرس، تحقيق محمد حجي، مطبعة دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالرباط، 1976، ص 50 — 55.
- 26- أحمد المنجور، فهرس ص 50. ----
- 27- نيل الابتهاج، 233/1.
- 28- نيل الابتهاج، 145/1. ----
- 29- نيل الابتهاج، 241/2.
- 30- محمد حجي، مقدمة المعيار المغرب، 1/و. ----
- 31- طبع على الحجر بقاس، سنة 1298هـ.
- 32- طبع على الحجر مرتين على هامش وفاق القشتالي. ----
- 33- طبعته دار ابن حزم، سنة 1427.
- 34- طبعته دار الغرب الاسلامي، عام 1410هـ بتحقيق حمزة أبو فارس.
- 35- طبعته دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالرباط، 1976 ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات، د. محمد حجي.
- 36- وقد تم طبعه. ----
- 37- طبع منفردة سنة 1377هـ.
- 38- الونشريسي، المعيار، ج. 1، ص. 211. ----
- 39- الونشريسي، المعيار، ج. 6، ص. 547.
- 40- الونشريسي، المعيار، ج. 6، ص. 547.
- 41- ولعلها ما تزال مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط، تحت رقم: 2983.
- 42- طبع المعيار لأول مرة في المطبعة الحجرية بقاس سنة (1314هـ/1897م) في اثني عشر جزءا، بعناية جماعة من العلماء على رأسهم ابن العباس البوعزاوي القاسي (ت 1337هـ/1918م)، ثم أعادت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية نشره عام (1401هـ/1981م) بعناية جماعة من الفقهاء تحت إشراف الدكتور محمد حجي. وهناك طبعة أخرى بالجزائر.
- 43- المعيار المغرب، 1/1 ----
- 44- المعيار المغرب، 1/ح.
- 45- اعتمدت في التعريف بالإمام المغيلي على الدراسة التي تفضل بها الأستاذ عبد المجيد الحلياني في تحقيقه لرسالتين في أهل الذمة تحت عنوان: رسالتان في أهل الذمة الرسالة الأولى مصباح الأرواح في أصول الفلاح للشيخ محمد بن عبد الكرم المغيلي التلمساني الجزائري المتوفى سنة 909هـ الرسالة الثانية الإعلام بما أغفله الأعداء للشيخ أبي القاسم بن محمد بن مرزوق بن عبد الجليل ابن عظم القبرواني التونسي كان حيا سنة 1009هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011، ص. 11-14.
- 46- المصري ميروك: "الشيخ المغيلي ويهود توات خلال القرن الخامس عشر"، مجلة فكر وإبداع الجزء الحادي والخمسين، مايو 2009، ص. 406.

- 47- الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (ت 909هـ): "مصباح الأرواح في أصول الفلاح" ضمن: رسالتان في أهل الذمة، دراسة وتحقيق عبد المجيد الخالي، منشورات محمد علي يعضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص. 21-22.
- 48- الونشريسي، المعيار العرب، ج. 2، ص. 214.
- 49- المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق مختار حساني، دار الكتاب العربي، ج. 3، ص. 408-409؛ قموح فريد، الدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي زكريا يحيى المازوني، دراسة وتحقيق لمسائل الجهاد والإيمان والنذور، بحث لنيل الماجستير في التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2010/2011، ص. 158.
- 50- المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق مختار حساني، دار الكتاب العربي، ج. 3، ص. 276-277.
- 51- الونشريسي، المعيار العرب، ج. 2، ص. 399-400.
- 52- المغيلي: "مصباح الأرواح في أصول الفلاح" ضمن: رسالتان في أهل الذمة، ص. 40.
- 53- الونشريسي، المعيار، ج. 2، ص. 214. ----
- 54- الونشريسي، المعيار، ج. 2/18.
- 55- أحمد بابا التبيكي، نيل الابتهاج، ص. 576؛ المصري مبروك، الشيخ المغيلي ويهود توات خلال القرن الخامس عشر"، مجلة فكر وإبداع، ص. 411-410.
- 56- الونشريسي، المعيار، ج. 2، ص. 225-226. ----
- 57- الونشريسي، المعيار، ج. 2، ص. 225-226.
- 58- الونشريسي، المعيار، ج. 2، ص. 232.
- 59- ولعل الإمام المغيلي قد حاول شرح موقفه مباشرة لعلماء فاس من خلال رحلته إليها لكنه لم يفلح في ذلك بل أقام بالتطلع للملك والزعامة. بل تمت الوشاية به للسلطان. فقرر منذ ذلك الوقت مقاطعة السلاطين. انظر حول هذا الموضوع: "مواقف بعض العلماء المغاربة من آراء المغيلي في نازلة بناء بيعة لليهود بتوات"، ضمن مجلة العصور، دار المريح، لندن، المجلد الثالث عشر الجزء الثاني يوليو 2009، ص. 120-121.
- 60- انظر حول هذا الموضوع: "مواقف بعض العلماء المغاربة من آراء المغيلي في نازلة بناء بيعة لليهود بتوات"، ضمن مجلة العصور، دار المريح، لندن، المجلد الثالث عشر الجزء الثاني يوليو 2009، ص. 120-121.
- 61- المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق مختار حساني، دار الكتاب العربي، ج. 3، ص. 408-409.
- 62- المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق مختار حساني، دار الكتاب العربي، ج. 3، ص. 276-277.
- 63- الونشريسي، المعيار العرب، ج. 2، ص. 399-400.
- 64- كمال السيد مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الاسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار العرب للونشريسي، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1996، ص. 102.
- 65- انظر حول هذا الموضوع: كما السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الاسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار العرب للونشريسي، ص. 93-105.
- 66- الونشريسي، المعيار، ج. 11، ص. 29. ----
- 67- الونشريسي، المعيار، ج. 11، ص. 29-30.
- 68- الونشريسي، المعيار، ج. 11، ص. 49-50. ----
- 69- الونشريسي، المعيار، ج. 11، ص. 34.
- 70- الونشريسي، المعيار، ج. 11، ص. 34. ----
- 71- الونشريسي، المعيار، ج. 11، ص. 34.
- 72- الونشريسي، المعيار، ج. 11، ص. 34.
- 73- انظر حول هذا الموضوع: الطاهر بوناني: أبوزيد عبد الرحمن الوغليسي الفقيه الصوفي"، ضمن مجلة حوليات التراث، العدد 7، 2007، ص. 69-74.
- 74- الونشريسي، المعيار، ج. 11، ص. 50.
- 75- الونشريسي، المعيار، ج. 11، ص. 52.